بأي حال

من المواطنين قرب سوق فراس وسط مدينة غزة. وواصلت قوات الاحتلال نسف منازل شرق بلدة بيت لاهيا شمال القطاع.

واستشهد 3 مواطنين، عصر الجمعة، وأصيب آخرون نتيجة قصف طائرة مسيرة احتلالية تجمعا لمواطنين بساحة الشوا، في حي التفاح شرق مدينة غزة. كما استشهد ثلاثة مواطنين، فجر الجمعة، إثر قصف طائرات الاحتلال المسيرة، مدينة خان يونس.

كما أصيب عدد من المواطنين في مواصي القرارة، جراء قصف استهدف بركسا وأرضا في محيط دفيئات زراعية، ما أدى إلى اندلاع حرائق في خيام النازحين.

وفي السياق، أصيب 5 مواطنين، إثر قصف الاحتلال شارع اليرموك بمدينة غزة، حيث أدى القصف إلى اندلاع حريق داخل إحدى البنايات، فيما استهدفت غارة إسرائيلية محيط مستشفى شهداء الأقصى وسط القطاع بعد إخلائه من المواطنين، كما شنت مدفعية الاحتلال قصفا عنيفا للمناطق الشرقية من مخيم البريج وسط القطاع.

واستشهد مواطن، وأصيب آخرون، مساء الخميس، في قصف لطيران الاحتلال استهدف حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة. كما استشهد الشاب هايل خليل محمد الكرد (31 عاما)، متأثرا بجروح خطيرة أصيب بها جراء قصف الاحتلال استهدف منطقة الشاليهات غربي الزوايدة وسط قطاع غزة.

واستشهد 7 مواطنين وأصيب 15 آخرون، مساء الأربعاء، أول ايام العيد، جراء قصف الاحتلال منزلا وسط مدينة غزة.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع إلى 72,938 شهيدا، و172,919 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأفادت المصادر، بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت 7 شهداء بينهم 6 شهداء جدد، وآخر متأثرا بإصابته، و25 إصابة.

وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 929، وإجمالي الإصابات إلى 2,811، فيما جرى انتشال 781 جثمانا.

وبينت المصادر أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

الرئيس يهنئ

وأشاد الرئيس، في برقية تهنئة، بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وتوفير كل الإمكانات والتسهيلات التي مكنت الحجاج من أداء مناسكهم بأمن وطمأنينة ويسر.

وأكد الرئيس تقديره لما تشهده منظومة الحج من تطور متواصل في التنظيم والخدمات، بما يعكس الحرص الدائم على رعاية الحرمين الشريفين وخدمة ضيوف الرحمن.

ودعا الرئيس الله عز وجل أن يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها، وأن يديم عليها الأمن والاستقرار والازدهار.

وبعث الرئيس عباس، الخميس الماضي، برقية تعزية إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية رشاد العليمي، بوفاة الرئيس الثاني للجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي.

وقال الرئيس في برقية التعزية: «تلقينا نبأ رحيل فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، الذي قاد البلاد في مرحلة انتقالية، بكفاءة وإخلاص». وتقدم الرئيس، باسم دولة وشعب فلسطين وبالأصالة عن نفسه، لسيادة الرئيس رشاد العليمي ومن خلاله للحكومة والشعب اليمني الشقيق ولعائلة الراحل الكبير، بأحر التعازي القلبية والمواساة الأخوية. ودعا سيادته، الله تعالى، أن يتغمد الراحل بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يحفظ الرئيس العليمي واليمن وشعبه الشقيق بخير وازدهار وسلام.

اصابات في ارهاب

وأصيب 7 مواطنين، بالرصاص الحي والاعتداء بالضرب، خلال عدوان للمستوطنين على قرية مادما جنوب نابلس. كما أصيب شاب بجروح عقب طعنه بسكين خلال عدوان المستوطنين على منازل المواطنين في بلدة قصرة. واحتجز مستوطنون عددا من المركبات عند الطريق الواصل بين بلدتي بيتا وعورتا، واستهدفوا مواطنين بينهم أطفال بغاز الفلفل. وكان مستوطنون اعتدوا فجر أمس على عدة منازل في بيتا. وهاجم مستوطنون، مساء أمس، قرية دير أبو مشعل، شمال غرب رام الله، وحطموا مركبة أحد المواطنين.

وأجبرت سلطات الاحتلال عائلة مقدسية على هدم منزلها ذاتيا في قرية قلنديا شمال القدس المحتلة. وأفادت محافظة القدس، بأن سلطات الاحتلال أجبرت عائلة عوض الله على هدم 7 منازل مأهولة بالسكان ذاتيا في المنطقة الشرقية من قرية قلنديا، بذريعة البناء دون ترخيص.

كما أجبرت بلدية الاحتلال المواطن نبيل الرموني على هدم منزله قسرا في بلدة بيت حنينا والذي تبلغ مساحته 90 مترا مربعا، حيث يقطنه مع زوجته وأبنائه السبعة. وأجبرت سلطات الاحتلال المواطن المقدسي مجاهد عماد بدران على هدم منزله ذاتيا في حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بحجة البناء دون ترخيص.

واعتقلت قوات الاحتلال 11 مواطنة من الضفة، واقتحمت قرى المغير وعبوين وعجول وعارورة ومدينة روابي وبلدتي سنجل ودير دبوان بمحافظة رام الله والبيرة، وقرية كفر قدوم شرق قلقيلية، وبلدة الخضر جنوب بيت لحم، وواصلت فرض حظر التجول على بلدة بيت امر شمال الخليل لليوم الثالث على التوالي.

وكشفت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، الخميس، عن مصادقة سلطات الاحتلال على مخطط هيكلي استعماري ضخم لصالح مستوطنة «مسواة» المقامة على أراضي المواطنين في منطقة غور الفارعة بمحافظة أريحا، في إطار سياسة التوسع الاستعماري المتسارعة التي تستهدف منطقة الأغوار الفلسطينية.

وأوضحت الهيئة أن المخطط الذي يحمل الرقم «יו"ש/1/6/312» يهدف إلى إقامة 517 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ1692 دونما، بما يشكل توسعا كبيرا في البنية الاستعمارية للمستوطنة على حساب الأراضي الفلسطينية في المنطقة، علما أن المخطط تم إيداعه في لجان التخطيط للمرة الاولى في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2025.

وأضافت أن المخطط لا يقتصر على البناء السكني فقط، بل يشمل إقامة مؤسسات عامة ومناطق خدمات وبنى تحتية وشبكات طرق ومناطق مفتوحة ومرافق تشغيلية، الأمر الذي يعكس توجها إسرائيليا واضحا لتحويل المستوطنة إلى كتلة استعمارية متكاملة وقابلة للتوسع المستقبلي.

وأكدت الهيئة أن هذا المخطط يأتي ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف تكريس السيطرة على منطقة الأغوار الفلسطينية وعزلها ديمغرافيا وجغرافيا، عبر التوسع الاستعماري والسيطرة على الأراضي ومنع التوسع الفلسطيني الطبيعي، مشيرة إلى أن مشاريع البنى التحتية والطرق الاستعمارية تشكل أحد أخطر أدوات الضم الزاحف وفرض الوقائع على الأرض.

وحذرت الهيئة من خطورة التصعيد الاستعماري الجاري في الأغوار، خاصة في ظل تسارع إجراءات الضم الفعلي التي تنفذها حكومة الاحتلال من خلال المصادقة على المخططات الهيكلية، وتوسيع المستوطنات وربطها بشبكات الطرق والخدمات، بما يقوض إمكانية التنمية الفلسطينية ويهدد وحدة الأرض الفلسطينية.

ودعت الهيئة، المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، والعمل الجاد لوقف التوسع الاستعماري الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية.

الامم المتحدة تدرج

هذا التحذير، قوبل مفتشو الأمم المتحدة بـ»رفض مستمر للدخول» من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقررت حكومة الاحتلال تجميد علاقاتها مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ردا على إدراج عدد من مؤسساتها ضمن القائمة السوداء المتعلقة بارتكاب العنف الجنسي في مناطق النزاع.

وقالت مصادر إن هذا التجميد سيكون واحدا من عدة خطوات تتخذها ضده، ومن ضمنها الاستعداد لانتخاب أمين عام جديد يكون قادرا على تصحيح هذا الخطأ.

وكشفت المصادر عن جهود إسرائيلية لضم الولايات المتحدة إلى هذه الجهود ضد غوتيريش، منعا لتفاقم حملته ضد إسرائيل، التي اعتبرتها سياسية، منفصلة عن الحقائق، وتدخل في باب العداء للسامية.

وأدرج غوتيريش، قوات الاحتلال الإسرائيلي، في قائمة «الأطراف التي تتوافر بشأنها معلومات موثوقة حول الاشتباه بارتكابها أنماطا من الاغتصاب، وأشكال أخرى من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة».

ووفقا لوسائل إعلام عبرية، أن ذلك جاء في تقرير غوتيريش السنوي، الذي يغطي الفترة بين كانون الثاني/ يناير، وكانون الأول/ ديسمبر 2025، وتناول حالات وثقتها الأمم المتحدة بشأن عنف جنسي ضد فلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية خلال اعتقالهم لدى الاحتلال.

وأفاد التقرير الذي جاء بعد يوم من إدراج إسرائيل في «القائمة السوداء» التابعة للأمم المتحدة، بأن «أنماط العنف الجنسي ضد فلسطينيين محتجزين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة استمرت خلال عام 2025»، مشيرا إلى أن «الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة يجب أن تفهم كمؤشرات على نمط ممتد عبر فترات طويلة، لا كقائمة شاملة، في ظل استمرار رفض الحكومة الإسرائيلية السماح بالوصول إلى أماكن الاحتجاز وإلى قطاع غزة».

وأشار التقرير إلى أن «الإبلاغ عن هذه الانتهاكات ظل يواجه صعوبات، من بينها تهديدات مباشرة نسبت إلى أجهزة الأمن التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية، بهدف إجبار المعتقلين على عدم الإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها».

ووفق التقرير، تحققت الأمم المتحدة، «من حالات عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، بما في ذلك بوصفها شكلا من أشكال التعذيب، طالت 14 رجلا و7 نساء و9 فتيان وفتاة واحدة من قطاع غزة والضفة الفلسطينية، ووقعت 13 حالة من هذه الحالات خلال عام 2025، فيما تعود 18 حالة أخرى إلى عامي 2023 و2024».

وعبرت وزارة الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، عن دعمها لغوتيريش في وجه المحاولات الإسرائيلية للتأثير على التقرير الأممي، والذي يدرج إسرائيل، وسلطات احتلالها على قائمة العار للدول والكيانات المتهمة بارتكاب عنف جنسي في مناطق النزاعات.

وأشارت إلى أن إسرائيل ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية قد مارست التعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد أبناء شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في المعتقلات ومعسكرات الاعتقال والسجون ضد الأسرى، إضافة إلى المتضامنين، وقد استخدمت العنف الجنسي كسلاح حرب بما بشكل جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، كما استخدمت التجويع كسلاح حرب خلال حرب الإبادة، وشددت على ان هذه سياسة ممنهجة وواسعة النطاق استخدمتها إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، على مدار السنوات الماضية لترهيب شعبنا وخلق ظروف طاردة من اجل التهجير القسري.

وأكدت أن ادراج سلطة الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساتها على قائمة العار للجهات التي ترتكب العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، هي نتيجة موضوعية وواقعية وعلمية للحراك الدبلوماسي، خاصة في ظل الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والتوثيق الفلسطيني والأممي الدامغ وعديد التقارير الدولية والشهادات التي قدمتها دولة فلسطين، والضحايا الفلسطينيين اللذين تعرضوا الى شتى أساليب العنف ذو الطابع الجنسي والتعذيب والانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال الاعتقال والتحقيق والاحتجاز. ورحبت بالجهود الأممية والدولية التي قادت هذه الاستنتاجات.

وذكرت الخارجية أن جيش الاحتلال تم إدراجه مسبقا على قائمة العار للجهات التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

وشددت على أن المجتمع الدولي مطالب بالتحرك اليوم في ظل كل هذه التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن جهات ذات مصداقية ومستقلة، وأن يفعل آليات الحماية لشعبنا الفلسطيني، والمساءلة والمحاسبة، والحصانة من العقاب الممنوحة والتي لطالما حظيت بها إسرائيل يجب أن تتوقف لأن غياب الفعل الدولي يشجع إسرائيل وأدواتها الإرهابية على المضي قدما في جرائمهم ضد شعبنا الفلسطيني.

تحذير فلسطيني

تتبع للاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بأعمال تسجيل الأراضي أو تسويتها أو حصر الملكيات أو تحديث البيانات العقارية أو تقديم الوثائق والمستندات الخاصة بالأراضي والعقارات أو الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالملكية، إلا بعد الرجوع للجهات الفلسطينية المختصة.

من جانبه، قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان إن إطلاق سلطات الاحتلال نظام «سجل الأراضي وتسوية الحقوق» الإلكتروني في الأرض الفلسطينية المحتلة، يشكل حلقة جديدة وخطيرة في مشروع الضم الزاحف الذي تنفذه حكومة الاحتلال، ويكشف بصورة صريحة انتقال الاحتلال من سياسات السيطرة الميدانية التقليدية إلى هندسة استعمارية رقمية وإدارية تهدف إلى فرض وقائع قانونية دائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأضاف شعبان أن هذا النظام، الذي أطلق عليه الاحتلال اسما رمزيا بدلالة إجرامية مسمى «قنبلة يدوية»، يتجاوز كونه إجراء تقنيا أو محض عملية تحديث لسجلات الأراضي، بل يمثل أداة مركزية لإعادة تشكيل الملكية العقارية في الضفة الغربية وفق الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية، وبما يخدم مشروع فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتكريس الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، خاصة في المناطق المصنفة (ج).

وكانت دولة الاحتلال أطلقت صباح الأربعاء الماضي، أول أيام عيد الأضحى المبارك، نظام «سجل الأراضي وتسوية الحقوق» الإلكتروني في دولة فلسطين المحتلة، وسط تأييد علني من الوزيرين المتطرفين في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش وأوريت ستروك، اللذين اعتبراه «ركيزة أساسية في تطبيق السيادة على الأرض، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية في يهودا والسامرة»- الضفة المحتلة.

وأوضحت محافظة القدس، أن ما يطرح تحت عنوان «تحديث السجل العقاري الرقمي» ليس سوى أداة لتكريس الاستيلاء غير المشروع على الأراضي الفلسطينية، عبر إعادة هندسة منظومة تسجيل الأراضي، لصالح المخططات الاستعمارية.

فرنسا تفتح

التحقيق «بناء على تقرير طلبته من قنصلنا العام في تركيا بعد ورود تقارير عن تعرض المشاركين لاعتداءات جنسية، والبرد القارس، والضرب، والإهانة المتكررة»، وهي أفعال وصفها بأنها «تشكل جرائم جنائية على الأرجح». وكان رئيس الحكومة الفرنسية سيباستيان لوكورنو، أعلن الثلاثاء الماضي، أنه يدرس إمكانية اللجوء إلى القضاء، ضد معاملة إسرائيل المروعة لناشطين في أسطول غزة.

وفي السياق، أكد وزير الخارجية الفرنسي في وقت سابق، أن بلاده قررت منع دخول وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير إلى أراضيها، داعيا الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات عليه، على خلفية ما وصفه بسوء معاملة إسرائيل للناشطين المشاركين في أسطول الصمود العالمي.

الاتحاد الاوروبي يفرض

المسار الوحيد القابل للتطبيق نحو سلام عادل ودائم ومستدام، لكن هذا الاحتمال يواجه تهديدا متزايدا، فالتوسع الاستيطاني غير القانوني، والبؤر الاستيطانية، وأعمال الترهيب ضد التجمعات الفلسطينية، تواصل تقويض فرص قيام دولة فلسطينية مستقبلية».

وبين أنه يتخذ إجراءات للدفاع عن الدعوة إلى السلام واحترام القانون الدولي. وأوضح البيان أن هذه العقوبات جاءت بسبب مساهمة المستوطنين المتطرفين والمنظمات الداعمة لهم بشكل مباشر في أعمال العنف والتهجير القسري وسلب الممتلكات في أنحاء الضفة الغربية.

وتستهدف العقوبات كيانات وأفرادا يسهلون أو يمولون أو يدعمون أنشطة تسهم في عنف المستوطنين والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، بما في ذلك انتهاك حقوق الملكية، والتعليم، وحرية الدين أو المعتقد، والحياة الخاصة والعائلية، والسلامة الجسدية والنفسية.

وشملت العقوبات، حركة «نحالا» الاستيطانية ومديرتها دانييلا فايس، التي تشجع وتسهل أعمالا قسرية تؤدي إلى التهجير القسري للفلسطينيين. كما تعيق البؤر التابعة لها وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية ومناطق الرعي، وكانت مصدرا دائما لعنف المستوطنين. وأقيم عدد من هذه البؤر على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وبصفتها مديرة للحركة، تقوم فايس بالتخطيط والتوجيه والدعم العلني لأنشطة «نحالا».

كما شملت منظمة «ريغافيم» الإسرائيلية غير الحكومية ومديرها مئير دويتش، بسبب الضغط من أجل هدم الممتلكات الفلسطينية والسعي إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على كامل الضفة الغربية عبر إجراءات قانونية. كما ضغطت المنظمة من أجل هدم مدرسة فلسطينية ابتدائية ممولة من الاتحاد الأوروبي في قرية جبة الذيب قرب بيت لحم.

وشملت كذلك منظمة «هاشومير يوش» غير الحكومية ورئيسها أفيحاي سويسا. إذ تقدم المنظمة دعما ماديا وتنسق متطوعين للعمل في مزارع الرعي، بما يدعم ما لا يقل عن 28 بؤرة ومستوطنات عنيفة في الضفة الفلسطينية المحتلة. كما تقوم بتجنيد متطوعين مسلحين وتوفير حراس متورطين في هجمات عنيفة. ويعد أفيحاي سويسا مسؤولا عن تسهيل وتشجيع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الضفة المحتلة، إضافة إلى دعمه لبؤر أسسها أفراد خاضعون لعقوبات أوروبية.

كما شملت العقوبات جمعية «أمانا» التعاونية التابعة لحركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، بسبب المبادرة إلى تمويل وتسهيل إنشاء ما لا يقل عن 30 بؤرة ومستوطنات عنيفة، بما في ذلك بؤر أسسها أفراد فرض عليهم الاتحاد الأوروبي عقوبات. وإلى جانب العنف الذي تولده هذه البؤر، فقد أدت إلى تهجير واسع للتجمعات الفلسطينية الضعيفة وسلب ممتلكات الفلسطينيين.

وتشمل الإجراءات التقييدية تجميد أصول الأشخاص والكيانات المدرجة، إضافة إلى حظر توفير الأموال أو الموارد الاقتصادية لهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، وحظر سفر إلى الاتحاد الأوروبي. وقال مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي إن الوضع بالنسبة للفلسطينيين في القدس الشرقية لا يزال مزريا، مشيرا إلى ما شهدته منطقة سلوان على وجه الخصوص، من «تصعيد خطير في عمليات الإخلاء القسري والهدم».

وأوضح ممثل الاتحاد الأوروبي في بيان بالاتفاق مع رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله، الجمعة، أنه في منطقتي بطن الهوى وحي البستان، تم إجلاء أكثر من 50 عائلة، أي ما يعادل نحو 300 شخص، من منازلهم خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. ويواجه ما يقرب من 200 منزل خطر الإخلاء أو الهدم الوشيك في هاتين المنطقتين وحدهما.

وأكد الاتحاد الأوروبي مجددا معارضته الشديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية وأنشطتها، بما في ذلك داخل وحول القدس الشرقية، والتي تعد غير قانونية بموجب القانون الدولي. ولا تعفي القوانين الإسرائيلية، إسرائيل، من الوفاء بالتزاماتها بإدارة الأراضي المحتلة بطريقة توفر الحماية للسكان المحليين.

وبين أن الإجراءات الأحادية المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات النقل القسري والإخلاء والهدم ومصادرة المنازل، لن تؤدي إلا إلى تصعيد الوضع المتوتر بالفعل وإلى مزيد من المعاناة الإنسانية.

ودعا «السلطات الإسرائيلية المختصة إلى وضع حد لهذه الممارسات والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي».

سلام: اسرائيل

صباح اليوم (السبت) مع فخامة رئيس الجمهورية لتقييم الوضع الدقيق الذي يمر به لبنان، وخصوصا في ظل التصعيد الإسرائيلي الخطير وغير المسبوق خلال الأيام الأخيرة».

وأضاف سلام أنه أكد مع الرئيس جوزيف عون «ضرورة تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية للوصول إلى وقف سريع وفعلي وثابت لإطلاق النار».

واتهم سلام الدولة العبرية بأنها «تنفذ سياسة تدمير شامل للمدن والبلدات ولكل مقومات الحياة فيها، وتمارس التهجير الجماعي الذي يرقى إلى العقاب الجماعي».

وأكد في الوقت نفسه أن «على إسرائيل أن تعلم أنها بسياسة الأرض المحروقة والعقاب الجماعي وتجريف القرى والبلدات لن تكسب لا أمنا ولا استقرارا».

ودافع سلام في الوقت نفسه عن خيار المفاوضات المباشرة مع إسرائيل باعتباره الطريق «الأقل كلفة» على بلاده.

وكان الرئيس اللبناني شدد في اتصال مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو الجمعة على «ضرورة بذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار»، تزامنا مع بدء المناقشات الأمنية بين الوفدين العسكريين اللبناني والإسرائيلي والتي وصفها نائب وزير الدفاع الأميركي إلبريدج كولبي على منصة إكس بأنها «بناءة».

وتوعدت إسرائيل بتكثيف عملياتها في لبنان، وقالت إنها توسع عملياتها البرية في الجنوب الذي نزح معظم سكانه.

وأعلن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الجمعة أن «القوات الإسرائيلية تقدمت إلى ما بعد نهر الليطاني» الذي يقع على مسافة نحو 30 كيلومترا شمال الحدود اللبنانية الإسرائيلية، مضيفا أن إسرائيل «تضرب حزب الله مباشرة».

وواصلت إسرائيل أمس غاراتها على جنوب لبنان، إذ أفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية عن غارة على سيارة قرب مدينة النبطية وضربات على قرى أخرى، بالإضافة إلى قصف مدفعي طال محيط قلعة الشقيف العائدة إلى القرون الوسطى، غداة تحذير من وزير الثقافة اللبناني غسان سلامة أن عددا من المواقع الأثرية المهمة في لبنان معرض «لخطر جدي» من بينها القلعة.

وأعلن الجيش اللبناني من جهته إصابة عسكريين بجروح «نتيجة استهدافهما داخل سيارة بمسيرة إسرائيلية معادية على طريق عام عبا (النبطية)».

كذلك، دعا المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي عبر منصة إكس بداية إلى إخلاء 13 قرية في جنوب وشرق لبنان.

في المقابل، أعلن حزب الله أنه استهدف «كريات شمونة» بهجوم صاروخي و»بنى تحتية» تابعة لجيش الاحتلال في مدينتي صفد ونهاريا، فضلا عن قوات إسرائيلية في مواقع قرب الحدود.

وقال كذلك إنه اشتبك مع «قوة إسرائيلية حاولت التقدم باتجاه أطراف بلدة دبين» وأجبر «العدو على التراجع». وكانت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية أفادت الجمعة بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي وصلت ليلا إلى أطراف دبين، في أحدث توغل لها داخل الأراضي اللبنانية.

وشاهد مراسل لوكالة فرانس برس الجمعة دبابات إسرائيلية بين مرجعيون ودبين.

وأعلن حزب الله أيضا استهداف دبابة ميركافا وآلية إسرائيلية عند أطراف قرية يحمر الشقيف حيث تقع قلعة الشقيف.

في المقابل، أعلن جيش الاحتلال بعد ظهر أمس رصد مسيرة عبرت من الأراضي اللبنانية نحو الشمال، من دون تسجيل إصابات.

من جهته، نفى متحدث باسم جيش الاحتلال تعرض صفد لاستهداف صباح أمس، وذلك ردا على سؤال من مكتب القدس في فرانس برس. وقال إن صفارات الانذار دوت صباحا في عدة مناطق من ضمنها صفد، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن «أكثر من 20» مقذوفا أطلق أمس من لبنان.

الولايات المتحدة وإيران

وأكدت الولايات المتحدة أمس أن لديها الوسائل لاستئناف الحرب مع إيران، وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس دونالد ترامب لن يبرم اتفاقا مع طهران إلا إذا استوفى كل شروطه، وذلك بعد ثلاثة أشهر من اندلاع النزاع الذي اجتاح الشرق الأوسط وهز الاقتصاد العالمي.

وكان البيت الأبيض أفاد بأن ترامب على وشك اتخاذ قرار بشأن اتفاق مع إيران، بعد أسابيع من التصريحات والتقارير المتضاربة بشأن المفاوضات الجارية بوساطة باكستانية مع دخول قطر على الخط أخيرا.

لكن ترامب لم يتخذ أي قرار بعد اجتماع عقده الجمعة مع مساعديه واستمر ساعتين في غرفة العمليات في البيت الأبيض.

وبعد انتهاء الاجتماع، صرح مسؤول في البيت الأبيض طالبا عدم ذكر اسمه أن ترامب «لن يقبل بأي اتفاق لا يصب في مصلحة أميركا ولا يستوفي خطوطه الحمر» مؤكدا «لا يمكن لإيران أن تمتلك سلاحا نوويا».

من جانبه، أعلن وزير الدفاع الأميركي بيت هيغسيث في وقت لاحق أمس أن الولايات المتحدة «قادرة تماما على استئناف العمليات إذا لزم الأمر» ضد إيران.

وقال متحدثا في سنغافورة حيث يشارك في حوار شانغريلا للدفاع «مخزوناتنا مناسبة لذلك، سواء على الصعيد المحلي أو في بقية أنحاء العالم، نظرا إلى طريقة موازنتنا بين الذخائر العالية التقنية وغيرها من الذخائر المنتجة بكميات أكبر».

وفي السياق نفسه، أكدت القيادة المركزية الأميركية عبر إكس أن القوات الأميركية في الشرق الأوسط «حاضرة ومتيقظة».

شروط متضاربة

وكان ترامب هدد في منشور على منصته تروث سوشال بأنه «يتعين على إيران أن توافق على أنها لن تمتلك أبدا سلاحا نوويا (..) ويجب فتح مضيق هرمز فورا، من دون رسوم».

وتابع أن السفن العالقة في مضيق هرمز بسبب الحصار الأميركي ستتحرك، مشيرا إلى أن هذا الحصار «سيرفع الآن».

لكن وكالة تسنيم الإيرانية قالت أمس نقلا عن بحارة أن البحرية الأميركية ما زالت تمنع السفن الإيرانية من الإبحار.

وأشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة «ستستخرج المواد المخصبة .. بتنسيق وتعاون وثيقين مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيتم تدميرها»، و»لن يتم تبادل أي أموال حتى إشعار آخر».

لكن وكالة أنباء فارس الإيرانية نقلت عن مصادر مطلعة قولها الجمعة إن تصريحات ترامب بشأن تفاهم محتمل لإنهاء الحرب هي «خليط من الحقيقة والكذب».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي للتلفزيون الرسمي «لا يزال تبادل الرسائل مستمرا، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بعد».

وشدد على وجود «وضع خاص» لمضيق هرمز بسبب موقعه الجغرافي في المياه الإقليمية الإيرانية والعمانية.

في هذا السياق، قال النائب علي رضا سليمي لوكالة إيسنا إن لأيران وعمان فقط الحق في تقرير كيفية إدارة المضيق.

ونقلت وكالة فارس عن مصادر مطلعة قولها الجمعة إن طهران تشترط «الدفع الفوري لمبلغ 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمدة.. وطالما لم يتم هذا الدفع، لن تدخل إيران في أي مرحلة مفاوضات لاحقة».

وعن مسألة فتح مضيق هرمز من دون تلقي رسوم، قالت المصادر «لا يتضمن نص الاتفاق أي بند من هذا النوع». وأضافت أن تدمير المواد النووية الإيرانية غير وارد في النص أيضا.

وشدد بقائي على أنه «في هذه المرحلة، نركز على إنهاء الحرب، ولا توجد مفاوضات بشأن المسألة النووية».

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر